الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

obeikandl.com

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلي باشا، وظل شاغرًا أكثر من شهرين، وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطاني في ٣ ديسمبر، ملا أثاره من سخط الرأي العام، وقد فوتح عبد الخالق ثروت باشا في مهمة تأليف الوزارة، فاشترط لقبولها أن يتغير الوضع الذي أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره، وجرت في هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللودر اللنبي والسلطان فؤاد، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء.

وفي الحق أن في وضعه شروطًا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها، سنة حميدة تدل على التقدم السياسي في ولاية الحكم، فإنك لتذكر أن الوزارات في عهد الاحتلال والحماية بل في عهد الثورة كانت تؤلف (في الغالب) بلا برنامج لمجرد الرغبة في تولي الحكم، والتهافت على المناصب، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو في ذاته عمل محمود، ولقد سار في ذلك على خطة عدلي، إذا سبقه إلى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها في إبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه[٩].

شروط ثروت باشا

أما الشروط التي اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهي:

أولاً: عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطاني المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٢١).

ثانيًا: تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذي بدء.

ثالثًا: إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجي من سفراء وقناصل.

رابعًا: إنشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه.

خامسًا: إطلاق يد الحكومة بلا مشارك في جميع أعمال الحكومة.

---

(٩) راجع كتابنا "ثورة سنة ١٩١٩" ج٢ ص ١٧٥ (الطبعة الأولى).

سادسًا: لا يكون للمستشارين في الوزارات إلا رأي استشاري وأن يبطل ما للمستشار المالي من حق حضور جلسات مجلس الوزراء.

سابعًا: حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة.

ثامنًا: استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية).

تاسعًا: رفع الأحكام العسكرية والسعي من جانب الوزارة اعتمادًا على حسن موقف الأمة في سحب كل ما أتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين.

عاشرًا: الدخول في مفاوضات جديدة بعدة تشكيل البرلمان مع الحكومة الإنجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا والأجانب. ولحل مسألة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في مشروع كيرزون، ويكون القول الفصل في ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها.

حادي عشر: يكون قبل هذه الشروط ثابتًا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنجليزية.

كانت هذه الشروط حسنة في مجموعها بالنسبة إلى ذلك العهد، أي في الظروف التي وضعت فيها، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى إنجلترا عن بعض ما أغتصبته، دون أن يكون لهذا التخلي مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها، فهذا التخلي من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التي تتضمن ارتباطًا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلاً عن حقوقها الجوهرية وإقرارًا للاحتلال.

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط، واقتبس من الحزب الوطني تمسكه بالجلاء، واصدر بيانًا بهذا المعنى قال فيه:

"ومن أخطر الأمور في هذا البيان –بيان شروط ثروت باشا– أنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها، وهو الجلاء، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا في الشروط المحققة فورًا ولا في المسائل المؤجلة للمفاوضة، وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التي وردت في البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع، فاشتراط جعل رأي المستشارين الإنجليز استشاريًا مع بقاء

المعتمد السامي لحكومة إنجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح في الواقع اشتراطًا وهميًا، أن السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التي ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل، خصوصًا وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف في نقطة بقاء الجيوش الإنجليزية في مصر" إلى أن قال: "إن هذه الأقوال لا يقبل معها إغفال طلب الجلاء في برنامج وطني يقصد به الوصول إلى الاستقلال" وختم بيانه بالعبارة الآتية: "لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائهما عملاً بالمبادئ الدستورية، بل عمدت فورًا إلى طلب التأييد والتعضيد، ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت أن البيانات والعهود والوعود لا قيمة لها إلا إذا كان تنفيذها موكولاً لرجال موثوق بها، أن الأمة لا تؤدي بيانًا إلا إذا كان خاليًا من الإبهام والتسويف، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء، أيها المواطنون لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم فإن المقاطعة وعدم المعاونة هما الطريق إلى الاعتراف بحقوقكم كاملة، فتلحي مصر، وليحيى الاستقلال التام.

القاهرة في ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ – ٢ فبراير سنة ١٩٢٢– ٢٥ طوبة سنة ١٦٨٣.

التوقيعات

حمد الباسطل. ويصا واصف، على ماهر

جورج خياط، مرقس حنا، علوي الجزار.

مراد الشريعي، واصف غالي

كان هذا البيان حسنًا في مجموعة، وكان تحولاً نحو المبادئ الوطنية السليمة، ودعوة للأمة إلى الاستمساك بالجلاء الذي هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح، بل هو جوهر الاستقلال وكيانه.

اقتنع اللورد اللنبي Allenby بأن شروط ثروت هي أقل ترضية للأمة المصرية في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال، فتبادل الرأي مع حكومته في شأنها، ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقناع أقطابها بقبولها، فسافر من القاهرة يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه في قبول شروط ثروت باشا، وقابل في لندن المستر لويدج جورج رئيس الوزراء البريطانية واللورد كيرزون وزير خارجيتها وتباحثوا في الاتجاه الذي تتخذه السياسة البريطانية حيال مصر، وانتهت مباحثاتهم إلى قبول شروط ثروت باشا، وإعلان التصريح المعروف

بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر الأكبر في صدور هذا التصريح، لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة في انجلترا، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة البريطانية بالبوار في مصر، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة.

صدر إذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف، وعاد اللورد اللنبي إلى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات، ثم احتفاظ إنجلترا بصورة مطلقة بتولي المسائل الأربع الآتية، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هي عليه إلى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي:

١- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

٢- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

٣- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

٤- السودان

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهاك نص التصريح:

تصريح لمصر

"بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

"وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١- انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

obeikandi.com

٣- إلى أهن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي:

أ- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

ب-الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

ج- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات،

د- السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن".

خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد

وقال اللورد اللنبي السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ورفع إليه خطابًا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر، وأرفق به نص التصريح، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له، قال:

يا صاحب العظمة:

١- أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية[١٠] التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف.

٢- ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرًا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى تشوك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأماني المصرية، وأنها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها.

---

(١٠) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص٤٠).

٣- غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقةِ أو حكمًا، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دوليٍ.

٤- وإذا كان المصريون قدر رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا أنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصًا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائدة في مصر منذ الهدنة، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية.

٥- أما أن تكون في إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول، إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية فإن الحكمة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتداخل في شئون مصر، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية.

٦- هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية.

٧- فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذي يبلغون فيه مطمحًا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر، وإنه ليكون مما

يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرًا[١١] أي مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدًّا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجري في جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص.

٨- والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة، فإنني لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا وإنني لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيًا مرضيًا.

٩- وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر.

١٠- أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري.

"وإذا أبطأ لأي سبب من الأسباب أنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) الساري على جميع ساكني مصر والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا فإنني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية.

---

(١١) يشير هنا إلى اعتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم إلى سيشيل.

obeikandl.com

فالكلمة الآن لمصر، وإنه ليرجي أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء.

"ولي مزيد الشرف إلخ.

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

"اللنبي، فيلد ماريشال"

الرأي في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الإعلان منذ الحرب العالمية الأولى، ولقد كانت إنجلترا سواء منذ أعلنت الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ أو في أثناء الحرب أو في عهد الثورة أو في معاهدات الصلح[١٢] متمسكة بها، فإعلان انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر، مكسب سياسي ومعنوي، وقد ترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى في عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التي كانت تعترض فعلاً إعلان الدستورِ، فبزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظامًا دستوريًا.

حقًا إن بقاء الاحتلال البريطاني يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريًا أكثر منه جديًا، لأن الاحتلال هادم للاستقلال. كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح، وحقا إن احتفاظ إنجلترا في التصريح بتولي الأمور الأربعة الواردة في البند الثالث مهنه إلى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات، ثم السودان أيضًا، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد، وتمكن إنجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشئون الداخلية لمصر، فضلاً عن شئونها الداخلية.

---

(١٢) معاهدة فرساي مع ألمانيا في ٢٨ يونية سنة ١٩١٩، وسان جرمان مع النمسا في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩، وسيغر مع تركيا في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠.

كل هذا لاحق لا مرية فيه، ولكن الأمر الذي لا نزاع فيه أيضًا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الإمام، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بإزاء إنجلترا ذاتها، وبإزاء الدول التي سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية، ثم بإزاء الدول والبلاد الأخرى عامة، وهي كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شئونها الداخلية، وأن تتخذ الدستور نظامًا للحكم فيها، ذلك الدستور الذي ألغته إنجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلال لمصر، وحالت دون تمتعها به طيلة سنى الاحتلال، نعم إن التحفظات الأربعة تقضي على أية سيادة داخلية أو خارجية، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه. ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادي معًا، وإن الفرق ليبدو جليًا بين التبليغ البريطاني المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١، على أثر قطع مفاوضات عدلي باشا (ص٤٠) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فمن مقارنة بين هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الإنجليزية قد طرأ عليها تغيير جوهري بين الأولى والثانية، وهذا التغير كان مكسبًا جزئيًا لمصر، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التي احتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١.

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضارًا لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد، أما إذا كانت ماضية في جهاد فإنه بلا شك فوز لها في معركة من سلسلة المعارك التي يتِألف منها نضالها القومي الطويل.

إن ميزة هذا التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو إنجلترا، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر، أي أن مصر لم تتقيد بموجبه بأي قيد، ولا تنازلت عن أي حق، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلاً من جانب مصر عن حقوق لها، واعترافًا بمركز غير مشروع للاحتلال، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يفرض على البلاد في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التي دعتها إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التي تطلبها هذه ومن ثم عمدت إلى إعلان تصريح من جانب واحد.

وهذا معناه أنها إذا لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوي التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر في المعاهدة، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها، وهذا ولا شك مكسب جزئي لمصر، وفرق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو إنجلترا وبين أن تحصل إنجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها.

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها في ضرورة عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا ولجوؤها مؤقتًا إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلي باشا في مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح في حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التي يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين، إلى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها، فقبل كيرزون الفكرة مبدئيًا، ولكنه أشار إلى أنها تقتضي معاونة مثل عدلي باشا، فاعتذر عدلي لأنه إنما جاء لينفذ برنامجًا معينًا، وهناك ما جرى من الحديث بينهما في هذا الصدد:

عدلي باشا: لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شئونهم، ولو كان ذلك مؤقتًا وإلى أجل، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظامات، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولاً بها، وعلى أي حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل.

اللورد كيرزون: ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعًا كهذا يتضمن تمثيلاً خارجيًا ونظامًا نيابيًا كاملاً من غير معاونة رجال ذوي نفوذ مثلك؟

عدلي باشا: إن لم برنامجًا معروفًا، ولم أقبل الوزارة إلا السعي في تحقيقه، فلا يسعني أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أني لم أنجح ولكني باق لتنفيذ جزء منه المشروع الذي لم أقبله[١٣].

وعلى ذلك قطع عدلي المفاوضات واستقال من الوزارة، وكان موقفه من هذه الناحية سليمًا، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته في التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر في شيء.

على أنه يجب أن نلحظ خطورة التحفظات التي استبقتها إنجلترا في تصريح ٢٨ فبراير، حقًا إن مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات، ولكنها في الواقع هادمة للاستقلال، مبقية مصر في دائرة الحماية الفعليةِ، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الإعراض والاستنكار، وهي محقة في هذا الموقف، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور، وإدراكها ما يبيت لها من نيات السياسة البريطانية، وقد تكشف هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التي لابست صدور هذا التصريح.

---

(١٣) وثائق المفاوضات – مضباط دور الانعقاد غير العادي للبرلمان – نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص٣٧٢.

فقد أبلغ المستر لويد جورج في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومنيون) سياسة حكومته في برقية قال فيها:

"يسرني أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن، بالاتفاق التام مع لورد اللنبي، إصدار تصريح لمصر تنتهي به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة، الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التي للإمبراطورية البريطانية في مصر، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التي أعرب عنها في المؤتمر الإمبراطوري، وهو تنفيذ للمبادئ التي وضعت وقتئذ.

"وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة جلالة الملك في شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى في عدة مدن قمعت بسهولة، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية، ولإحداث إضراب عام بين مستخدمي الحكومة، ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل، وبعد عيد الميلاد مباشرة نفي زغلول زعيم التهييج الوطني تحت الأحكام العسكرية لإبائه أن يكف عن النشاط السياسي ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون، وهم الآن في طريقهم إلى سيشيل، وفي خلال هذا مضى لورد اللنبي في المفاوضات لتأليف وزارة، وعرض في يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنجليزية) وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهي بريطانيا العظمة الحماية حالاً، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة مع ترك التدابير الضرورية لحماية المصالح الخاصة التي للإمبراطورية البريطانية في مصر لمناقشات تدور في المستقبل، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله، إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية في نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليقة بأن لا يكون لها سند قانوني متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنًا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد في المستقبل للمفاوضة في عقده من الاتفاقاتِ، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية، ولكن اللورد اللنبي صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصر على هذه القاعدة، فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته، وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية.

"ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما، فقد تقرر أن نمضي إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد، أرسلناه إليه بالتلغراف مع هذا، وهذا التصريح – مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – يقرر المركز الذي ندعيه في مصر حيال كل الدول الأخرى، ويسرد الأمور التي تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويًا لتأمين الإمبراطورية، وقد

أبقيت الحالة الراهنة في كل هذه الأمور، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة في عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح، وفي خلال ذلك يكون المصريون أحرارًا في وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم.

"ونحن ننوي، في إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية، أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرًا ما في الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى في مصر، وفي نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وسلامتها، ولذلك فإنها (أي بريطانيا) ستحافظ دائمًا بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية، ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي محددة في التصريح الذي يعترف باستقلال مصر، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى، وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودي وأننا نعتبر كذلك أي اعتداء على أراضي مصر عملاً عدائيًا نرده بكل الوسائل التي لدينا.

"وسيسلم اللورد أللنبي التصريح إلى السلطان في ٢٨ فبراير، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه، أما نصه فسيرسل إليكم في تلغراف على حدة".

وألقى المستر لويد جورج في مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى أكد فيها النيات التي أعرب عنها في برقيته إلى الممتلكات المستقلة، وأضاف إلى ذلك توضيحًا لسياسة انجلترا في السودان، وهي إنكار الوحدة بينه وبين مصر، والعمل على فصله عنها، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية، قال: "إن الحاجة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التي وقعت فيها، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالاً وأموالاً منذ إعادة فتح السودان أي منذ نحو عشرين عامًا بقصد إعادة السلم والرخاء إليه حتى يحل اليوم الذي يصبح فيه خصبًا آهلاً بالسكان بقدر ما هو الآن قحل خلو من الناس، وإن الحكومة لن تسمح مطلقًا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلاً من التقدم وما يرجى منه كثيرًا في المستقبل، وإن لمصر حقًا لا ينكر في الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقي السودان أي دخل مطلقًا فيما تحتاجه من ماء الري الآن أو تحتاجه في المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات، وليس هناك سبب لأن تعرقل الضمانات تقدم السودان بأي وجه من الوجوه".

التبليغ البريطاني إلى الدول باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطاني على التصريح، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنجليزية فحواه في كتاب إلى معتمدي إنجلترا في الخارج لكي يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية عامة، وتمسك في التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه، وعد تدخل أية دولة أخرى في شئون مصر عملاً غير ودي لأنجلترا، فألقى هذا الكتاب ضوءًا كاشفًا لنيات إنجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها، قال:

"قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهي الحماية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة، فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التي أنتم معتمدون لديها يقتضي أن تبلغوها أيضًا ما يأتي:

"لما تعرض السلام والرخاء في مصر للخطر في ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا في الحرب العظمى وتحالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر، ووضعت البلاد تحت حمايتها، وأعلنت أنا حماية بريطانية.

"وقد تغيرت الحال الآن، فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة، وقررت الحكومة جلالة الملك، بعد التدبر الدقيق وطبق لتقاليدها السياسية، أن تنهي هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بِأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وفي الوقت ذاته تحتفظ لنفسها، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الإمبراطورية البريطانية وتعهداتها، وستبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بهذه المسائل كما هي بغير تغيير إلى أن يتم عقد هذه الاتفاقات، وستكون الحكمة المصرية حرة في إعادة وزارة للشئون الخارجية، وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر في الخارج تمثيلاً سياسيًا وقنصليًا، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى في المستقبل بحماية المصريين في البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية وإلى أن يتم لمصر تمثيلها في المملكة المختصة.

ومع ما سبق فإن إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أي تغيير في الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى في مصر ذاتها،

"إن سلامة الأرضي المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الإمبراطورية وسلامتها، ولذلك فهي تتمسك دائمًا باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر – تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول من زمن مديد – مصلحة بريطانية أساسية وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، وقد وضعتها حكومة جلالة ا

لملك في هذا التصريح، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوي بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأرضي المصرية عملاً يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها".

obeikandl.com

بيان الحزب الوطني

عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطني رأيه في التصريح في بيان أصدرته اللجة الإدارية يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٢، أوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية وإصرارها على اغتصاب حقوق مصر، وهاك نص البيان:

"اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتي مع إبلاغه إلى سفراء الدول بمصر وإلى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية:

"لا ترى اللجنة الإدارية للحزب الوطني في خطاب اللورد اللنبي المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أي تغيير في مقاصد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لمصر، فإن من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ إنجلترا وسيلة جديدة للتوصل إلى حمل المصريين على اعتبار مركزها في مصر شرعيًا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وإعلان انتهاء الحماية، وقد فات السياسة الإنجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التي تدعيه مع مصر وحصولها على الضمانات التي تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات، وفصل السودان عن مصر، كلها أمور لا تجعل لإعلان استقلالهما قيمة وتجعل تصريح الحكومة الإنجليزية مبدلاً لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذي تدعيه وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائي من التدخل في شئون البلاد الداخلية والخارجية.

"إن تصريح الحكومة الإنجليزية صريح في اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانوناً وفي أن انجلترا هي صاحبة السيادة على مصر وفي أن ما تخوله لمصر من التصرفات والامتيازات ليس إلا من قبيل المنح والتنازل من جانبها وحدها، وقد قصدت الحكومة الإنجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهري في البلاد ومنها الأحكام العرفية، ثم هي في الوقت نفسه تغري المصريين على الدخول في مفاوضات جديدة وإن كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة إلا أنها في الواقع محصورة في دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التي تعطيها مصر لانجلترا، فالدخول في مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويعتبر إقرار صريحًا

وتسليما من جانب مصر بالحقوق التي تدعيها انجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلاً تامًا.

"وإن تصريحات رئيس الوزراء الإنجليزية في البرلمان الإنجليزي يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه، تلك التصريحات التي نقلتها التلغرافات، وإبلاغ الوثيقتين المذكورتين إلى المستعمرات الإنجليزية (المستقلة) تجعل المسألة أكثر وضوحًا لمن خدعه ظاهر التصريح، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الإنجليزية في اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الإمبراطورية البريطانية "المرنة"، وفي أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصح أن يغير في نظر العالم العلاقات الخاصة التي تدعى انجلترا وجودها مع مصر.

"ومما يلفت النظر بصفة خاصة في تصريح الحكومة البريطانية أمران:

الأول: أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية إلى يوم انتهائها وأن انجلترا كانت لها صفة شرعية في حكم البلاد.

الثاني: أن الأحكام العرفية لا تلقي إلا إذا صدر قانون التضمينات، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التي قامت بها السلطات العسكرية تنفيذًا للأحكام العرفية، وقد أبان الحزب الوطني فيما نشره على الأمة من التقريرات والخطابات والقرارات المضار العظيمة التي تلحق البلاد من إقرار تلك الأعمال.

لذلك

تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطني أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئًا في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها، واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائمًا بمطالبها الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تامًا غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أي قدي يقيد هذا الاستقلال".